



المملكة المغربية
رئيس الحكومة
وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية

كلمة

السيد الوزير

المتعلقة بمشاركته في أشغال

الدورة السابعة لجمعية الدول الأطراف في الأكاديمية

الدولية لمكافحة الفساد

-فيينا 27- 28 شتنبر 2018-

أصحاب الفضيلة والسعادة،

السيدات والسادة الحضور

يطيب لي أن أشارككم أشغال الدورة السابعة لجمعية الدول الأطراف في الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد التي تنعقد في هذه المدينة الجميلة، حيث يعكس الارتفاع المتزايد لعدد الدول الأطراف وكذا التمثيلية الوازنة للوفود المشاركة في هذا الجمع، الاهتمام المتزايد لدول العالم وقناعتهم بضرورة مكافحة ظاهرة الفساد.

ويعتبر المغرب من ضمن المنخرطين الأوائل في الاتفاق التأسيسي للأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد. بحيث تم على الصعيد الوطني نشر قانون بالجريدة الرسمية بتاريخ 4 ابريل 2013، وافقت بموجبه حكومة المملكة المغربية على اتفاق إنشاء الأكاديمية.

فإيماناً منها بدور التدريب والتعليم في مكافحة الفساد واقتناعاً منها بالأهمية والدور الإستراتيجي الذي تلعبه الأكاديمية الدولية في مجال مكافحة الفساد خاصة وأنه أصبحت لها خبرة متميزة ومشهود بها في مجال مكافحة الفساد والوقاية منه وخاصة على مستوى توفير التكوين والتدريب والبحث لفائدة الفاعلين في مجال مكافحة الفساد، فقد بادرت الحكومة المغربية بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع الأكاديمية يوم 30 نونبر 2012 بفيينا، حرصاً منها على تقوية وتعزيز أواصر التعاون بين الطرفين .

فإن من شأن تعزيز التعاون مع الأكاديمية أن يساهم بالتأكيد في الرفع من مهنية العمل المتعلق بمحاربة الرشوة وكذا تحسين فعالية المؤسسات والأشخاص المهتمين بالوقاية والكشف، ناهيك عن المتابعة القضائية في مجال محاربة الرشوة بالمغرب.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

إن المملكة المغربية، كغيرها من بلدان العالم استشعرت منذ وقت مبكر بالمخاطر الكبرى والأضرار المتشعبة التي أحدثتها وتحدثها ظاهرة

الفساد، فوضعت بالتالي جهود مكافحة هذه الظاهرة على رأس قائمة الأولويات التي تضمنتها الأجندة الوطنية للإصلاحات الكبرى التي عرفتها بلادنا. كان أهمها الإصلاحات الدستورية لسنة 2011، التي كرست رؤية جديدة في الوقاية من الفساد ومكافحته وتعزيز الحكامة الجيدة.

كما اتخذت المملكة المغربية مجموعة من التدابير الفعلية في مجال الوقاية من الفساد ومحاربه أذكر منها اعتماد إستراتيجية وطنية مندمجة و متكاملة لمكافحة الفساد أكد المغرب من خلالها تفاعله الإيجابي مع المفاهيم الإقليمية والدولية المتعارف عليها في هذا المجال، وذلك في إطار الوفاء بالالتزامات المحددة بمقتضى الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

إن التربية والتكوين تعتبر أحد المرتكزات الأساسية للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد التي اعتمدها الحكومة المغربية منذ سنة 2016. وقد انبثق هذا الخيار الإستراتيجي من القناعة والإيمان الراسخين بما للتربية والتكوين من تأثير إيجابي على العقليات والسلوكيات وترسيخ قيم المواطنة والأخلاقيات وتعزيز ثقافة مكافحة الفساد.

هكذا افردت الإستراتيجية أحد برامجها العشر للتربية والتكوين وأسند تنسيقه إلى وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي. وتسهر الحكومة حاليا على تنزيل عدد من المشاريع المدرجة ضمن هذا البرنامج أذكر منها على سبيل المثال مشروع "تكوين الموارد البشرية بالقطاع العام في المواضيع المتعلقة بمكافحة الفساد" الذي قامت وزارة العدل في إطار تنزيله بتنظيم عدة دورات تدريبية للقضاة وضباط الشرطة القضائية للقضاة في وكذا دورات تكوينية لفائدة القضاة وضباط الشرطة القضائية للقضاة في مجال الجرائم المالية بالتعاون مع بعض المنظمات الدولية.

كما قامت وزارة الداخلية في إطار نفس المشروع بوضع برنامج تكويني حول مكافحة الفساد بالمعهد الملكي للإدارة الترابية وقامت المديرية العامة للأمن الوطني بوضع برنامج تكويني حول مكافحة الفساد بالمعهد الملكي للشرطة.

أما المشروع الثاني الذي أود أن أشير إليه على سبيل المثال فيتعلق بـ"إدماج مكافحة الفساد في برامج التربية والتعليم والتكوين" ويشرف على تنزيله وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي التي تشتغل حاليا على دمج موضوعات مكافحة الفساد ضمن البرامج والكتب المدرسية للتعليم الابتدائي والثانوي.

وحرصا منها على ضمان حسن تنزيل البرامج الكفيلة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، بادرت الحكومة إلى إحداث اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد من خلال إصدار مرسوم في الموضوع بتاريخ 16 أكتوبر 2017. وتتألف هذه اللجنة التي يرأسها رئيس الحكومة من عدد من السلطات الحكومية والهيئات والمنظمات والجمعيات وممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني.

حضرات السيدات والسادة المحترمين،

إن مواجهة التحديات التي تطرحها آفة الفساد أضحت مطلبا ملحا لكل المجتمعات التي تتوق إلى حياة عامة مشبعة بالأخلاق وخالية من مظاهر الفساد. وهو الأمر الذي يسترعي اهتمامنا جميعا ويستوجب منا مضاعفة الجهود وتعزيز سبل التعاون بيننا لإيجاد آليات كفيلة بإثمار جهود مكافحة الفساد والوقاية منه.

وإذ نتطلع بكامل الاهتمام إلى ما سيفرز هذا الجمع الهام، من توصيات ومقترحات بناءة، نجدد شكرنا للأكاديمية الدولية ونتمنى لها كامل السداد والنجاح في أداء رسالتها النبيلة المتعلقة بمكافحة الفساد. كما نتمنى كامل التوفيق لأشغال هذا الجمع الهام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.